

Distr.: General  
17 January 2024  
Arabic  
Original: English



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## "لسنا المستقبل فحسب": التحديات التي يواجهها الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان

تقرير المقررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور

موجز

تتل المقرررة الخاصة المعنية بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، ماري لولور، في هذا التقرير حالة الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، مع التركيز بشكل خاص على الحواجز الهيكلية والمجتمعية التي تحول دون نشاطهم، والقيود القانونية المفروضة على مشاركتهم في الحيز المدني، وانتهاكات حقوق الإنسان التي يواجهونها نتيجة لأنشطتهم السلمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.



الرجاء إعادة الاستعمال

## أولاً - مقدمة

- 1- يتعبأ الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم للمطالبة بالتغيير بشأن مجموعة واسعة من القضايا التي تهم الإنسانية اليوم. ويأتي نشاطهم وتعبئتهم في المقدمة، وغالباً ما يكونون القوة الدافعة الرئيسية للتغيير المجتمعي والاقتصادي والسياسي.
- 2- وقد شهدت السنوات الأخيرة تحولاً ملموساً في المجتمع المدني، مع تكتيكات جديدة وحملات مبتكرة تعيد تنشيط الحركات الاجتماعية القديمة وتطلق حركات جديدة، بما في ذلك بشأن العمل المناخي والعدالة العرقية والمساواة بين الجنسين<sup>(1)</sup>.
- 3- وتأتي قضايا حقوق الإنسان في طليعة هذه التعبئة وهذا التغيير الحفاز. وعلى الرغم من الاستقطاب والانقسام المتزايد في جميع أنحاء العالم، ومن تقلص الحيز المدني، يواصل الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان أداء دور نشط في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وحتى مع نقشي التمييز على أساس السن، هناك العديد من الأمثلة على الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يدافعون عن حقوق الأفراد والمجتمعات المحلية<sup>(2)</sup>.
- 4- وحالياً، في عام 2023، نقل أعمار أكثر من نصف سكان العالم عن 30 عاماً، مما يجعلهم أكبر جيل من الشباب في التاريخ<sup>(3)</sup>. ومن بين هؤلاء، ينخرط الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان كلية في العديد من الحركات الدولية لحقوق الإنسان. وسواء كانوا يقودون حملات عالمية للعدالة المناخية، أو يدعون إلى إنهاء الحرب، أو يكافحون العنف المسلح، أو يكافحون العنف الجنساني، أو يعملون من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أو يقودون الاحتجاجات، فإن هؤلاء المدافعين يشتركون في شيء واحد: إنهم يدعون إلى مجتمعات أكثر إنصافاً وعدلاً وديمقراطية وكوكب أكثر صحة، ويفعلون ذلك أحياناً بالتعرض لخطر شخصي كبير. وبالعامل معاً أو بمفردهم، يقومون بتعبئة المظاهرات الجماهيرية لضمان سماع أصواتهم والسعي إلى بناء عالم تُحترم فيه حقوق الإنسان لجميع الأفراد. وبالنسبة للنشطاء الشباب، غالباً ما يكون الشخصي سياسياً، وينبع نشاطهم في كثير من الأحيان من تجربة شخصية من مظالم وانتهاكات عاشوها مباشرة وتسبب لهم الغضب أو الانزعاج أو الألم<sup>(4)</sup>.
- 5- وقد أصبح الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان أكثر بروزاً بشكل تدريجي، وأصبح وضعهم الخاص واحتياجاتهم الخاصة تحظى بمزيد من الاعتراف على مدى السنوات الأخيرة. وفي عام 2015، اعترف مجلس الأمن بالإسهام الهام والإيجابي الذي يقدمه الشباب في الجهود المبذولة من أجل صون السلام والأمن وتعزيزهما<sup>(5)</sup>. وقد دأب مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب على لفت الانتباه إلى حالة بناء السلام الشباب، بما في ذلك من خلال التقارير عن الشباب والسلام والأمن والتقارير العالمي عن حماية الشباب في الحيز المدني<sup>(6)</sup>. وأبرزت الدراسة المرحلية المستقلة حول الشباب والسلام والأمن التي طلبها مجلس الأمن في قراره 2250(2015) أن الحيز المدني ليس آمناً لنشاط الشباب<sup>(7)</sup>.

(1) انظر CIVICUS – World Alliance for Citizen Participation, “Youth activism: pathways, challenges, and learnings”, September 2023.

(2) انظر المساهمة التي قدمتها منظمة العفو الدولية. وستُنشر جميع المساهمات على الموقع الشبكي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

(3) انظر <https://population.un.org/wpp>.

(4) انظر “Youth activism”, CIVICUS.

(5) انظر قرار مجلس الأمن 2250(2015).

(6) انظر Rita Izsák-Ndiaye, *If I Disappear: Global Report on Protecting Young People in Civic Space* (Office of the Secretary-General’s Envoy on Youth, 2021).

(7) انظر A/72/761-S/2018/86.

وأطلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) المجموعة الاستشارية للشباب في عام 2023 لتمكين الشباب وتعبئتهم للدفاع عن حقوق الإنسان الخاصة بهم. وعززت مذكرة الأمين العام التوجيهية بشأن تعميم مراعاة حقوق الطفل هذا الاعتراف المتزايد. وأخيراً، لم يكتف الفريق الاستشاري للشباب التابع للمفوضية بالمشاركة في فعاليات مبادرة حقوق الإنسان 75، بل قدم المشورة أيضاً بشأن عدد من المبادرات. وأشارت الجمعية العامة، في القرار المتعلق المدافع عن حقوق الإنسان الذي اعتمده في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، إلى الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان لأول مرة وأهابت بالدول إلى توفير بيئة آمنة وتمكينية ومشجعة للشباب لتعزيز حقوق الإنسان<sup>(8)</sup>.

6- وفي الوقت نفسه، يواجه الأطفال المدافعون عن الحقوق، وخاصة الفتيات والأطفال غير الممثلين جنسانياً، وبمن فيهم الأطفال نشطاء المناخ، قمعاً متزايداً في العديد من البلدان<sup>(9)</sup>. وقد قدم الأطفال المدافعون عن حقوق الإنسان مساهمات تاريخية في مجال حقوق الإنسان وحماية البيئة، حسبما اعترفت به لجنة حقوق الطفل في تعليقها العام رقم 26(2023). وقد يكون رد الفعل العنيف ضد المدافعين الشباب دليلاً على فعاليتهم. إنهم يهزون النظام؛ ويستجيب الأوصياء على النظام بتهديدات لأمنهم الجسدي والعاطفي والرقمي<sup>(10)</sup>. ولطالما كان الناشطون الأطفال والشباب القوة الدافعة وراء معالم رئيسية في معايير حقوق الإنسان، بما في ذلك إعلان وبرنامج عمل فيينا، اللذين اعتُدا قبل 30 عاماً. وجاء الشباب المشاركون باسم المنظمات غير الحكومية بعملية "التحقق من الواقع" التي تشتت الحاجة إليها ومارسوا الضغط اللازم على ممثلي الحكومات لإنقاذ المؤتمر<sup>(11)</sup>. ومع ذلك، لم يحظوا دائماً بالاعتراف الذي يستحقونه.

7- وفي الوقت نفسه، يشعر الناشطون الشباب أيضاً بالضغط من الروايات التي تخبرهم بأن الأمر متروك لهم لتغيير المستقبل وليكونوا في طليعة النشاط النضالي.

8- وبعض المدافعين الأطفال والشباب، مثل غريتا ثونبرغ وملايا يوسفزاي، معروفون جيداً في جميع أنحاء العالم. غير أن أغليبيتهم يعملون على المستويين المحلي والشعبي، دون هياكل رسمية على خلفية آباء يوفرهم الحماية، وبيئات مدرسية مقيدة، وحركات مناهضة للحقوق تتعالى أصواتها. وكثير منهم لا يعتبرون أنفسهم مدافعين عن حقوق الإنسان أو لا يُعترف بهم أبداً على أنهم كذلك من قبل أقرانهم أو من قبل البالغين في مجتمعاتهم أو منظماتهم. وقد تعيقهم الهياكل والمعتقدات الثقافية والأبوية وتحول دون انخراطهم كما يحلو لهم. وعلى الرغم من هذه الحواجز، يوجد الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان في طليعة حركات حقوق الإنسان ويؤثرون تأثيراً كبيراً ينبغي الاعتراف به والاحترام به وتبليط الضوء عليه.

(8) قرار الجمعية العامة 216/78، الفقرة 15.

(9) انظر United Nations News, "High Commissioner reports sharp decline in respect for children's rights", 16 January 2023.

(10) انظر CIVICUS, "Youth activism".

(11) بيان أدلى به كريستيان ستروغال في المؤتمر المعني بالأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان الذي استضافته المقررة الخاصة ووزارة الشؤون الأوروبية والدولية في النمسا بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً، المعقود في فيينا في 5 حزيران/يونيه 2023.

## ثانياً - المفاهيم والمنهجية

### ألف - التعاريف

9- على الرغم من عدم وجود تعريف مقبول للشباب، وبينما تستخدم وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى نطاقات عمرية مختلفة لتعريف الشباب، تعرف المقررة الخاصة الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، لأغراض هذا التقرير، بأنهم من تقل أعمارهم عن 32 عاماً، وتعرف الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان بأنهم من تقل أعمارهم عن 18 عاماً، الذين يعملون بشكل سلمي لتعزيز حقوق الإنسان للآخرين وحمايتهم والدفاع عنها. وتستخدم المقررة الخاصة مصطلحات "المدافعين عن حقوق الإنسان" و"المدافعين" و"النشطاء" بالتبادل لتوضيح هذا المفهوم.

10- وبموجب المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل، يُعرّف الطفل على أنه كل إنسان لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ما لم يكن سن الرشد محددًا بأقل من ذلك في القانون المنطبق عليه. وعملاً بالاتفاقية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، لكل إنسان حق التمتع بجميع الحقوق والحريات الواردة في تلك الصكوك، بصرف النظر عن العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي أو الثروة أو الإعاقة أو المولد أو أي وضع آخر. وبموجب الاتفاقية، ينبغي إعداد الطفل إعداداً كاملاً ليحيا حياة فردية في المجتمع وتربيته بروح المثل العليا المعلنة في ميثاق الأمم المتحدة، وخصوصاً بروح السلم والكرامة والتسامح والحرية والمساواة والتضامن.

11- وفي الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً (الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان)، أعلنت الجمعية العامة أن من حق كل شخص، بمفرده وبالاشتراك مع غيره، أن يدعو ويسعى إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وإعمالها على الصعيدين الوطني والدولي<sup>(12)</sup>.

12- ولا يُعرّف العديد من الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان أنفسهم كمدافعين عن حقوق الإنسان أو ناشطين. وقد يسمون أنفسهم مستشارين طلابيين أو نشطاء مناهيين أو بناء سلام. بيد أنهم، لأغراض هذا التقرير، يُعتبرون مدافعين عن حقوق الإنسان ما داموا يعملون بصورة سلمية من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

13- وبموجب المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل، يحق للأطفال التعبير عن آرائهم بحرية في المسائل التي تمسهم، ومع ذلك فإن إمكاناتهم وقدرتهم على المساهمة في المجتمع تواجه عراقيل في العديد من البلدان. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن المدافعين الأطفال قد لا يواجهون شدة المخاطر التي يواجهها المدافعون الأكبر سناً، فإن بعض التحديات التي يواجهها المجتمع المدني عموماً تكون مضخمة بالنسبة للمدافعين الأطفال والشباب.

### باء - المنهجية

14- لدى إعداد هذا التقرير، أجرت المقررة الخاصة سلسلة من المشاورات مع الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، والأكاديميين، ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال مسألة الأطفال والشباب بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان، وكيانات الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة،

(12) قرار الجمعية العامة 144/53، المرفق، المادة 1.

وغير ذلك من أصحاب المصلحة المعنيين. ويعكس التقرير أيضاً الآراء التي أعرب عنها 43 طفلاً وشاباً مدافعاً عن حقوق الإنسان شاركوا في مؤتمر عُقد في فيينا في 5 حزيران/يونيه 2023، ونظمتها المقررة الخاصة ووزارة الشؤون الأوروبية والدولية في النمسا لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

15- ولدى الاستماع إلى ما يقرب من 100 مدافع من 37 دولة ودولة مراقبة ومنطقة، كان هدف المقررة الخاصة هو الاستماع مباشرة إلى الفرص المتاحة للمدافعين الأطفال والشباب والتحديات التي يواجهونها وإلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الدعم والتنسيق الدوليين لحماية وتعزيز أنشطتهم وأعمالهم<sup>(13)</sup>.

16- ووجهت المقررة الخاصة أيضاً نداءً إلى الحكومات والمنظمات غير الحكومية والأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين لتقديم مدخلات لإثراء هذا التقرير، وتلقت 140 رداً، وهو عدد لم يسبق له مثيل<sup>(14)</sup>. وتود المقررة الخاصة أن تشكر جميع من ساعدوا في نشر الدعوة إلى تقديم المدخلات، وبخاصة أولئك الذين قدموا ردوداً عليها، ولا سيما المدافعين الشباب العديدين الذين خصصوا وقتاً للمساهمة.

### ثالثاً - حماية الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان

17- تسلم اتفاقية حقوق الطفل بأن للأطفال الحق في واجب رعاية كبير بسبب وضعهم الخاص كأطفال، الأمر الذي يتطلب اتخاذ تدابير محددة تأخذ في الاعتبار مستوى نمائهم وقدراتهم المتطورة.

18- وتتص الاتفاقية على أن الدول الأطراف ملزمة باتخاذ تدابير محددة لنماء الأطفال مع مراعاة قدراتهم المتطورة (المادة 5) والإعاقة (المادة 23) ومصالحهم الفضلى (المادة 3)، دون تمييز (المادة 2). وينبغي أن يتعلم الأطفال حقوق الإنسان من خلال التعليم (المادتان 28 و 29) وأن يتمكنوا من ممارسة حقهم في التعبير عن آرائهم وفي أن يستمع إليهم (المادة 12) وحقهم في حرية التعبير (المادة 13)، وحرية الفكر والوجدان والدين (المادة 14)، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي (المادة 15)، والوصول إلى المعلومات (المادة 17). وتعتمد قدرة الأطفال على المشاركة في الشؤون السياسية والعامّة إلى حد كبير على مدى احترام حقوقهم وحمايتهم وإعمالها<sup>(15)</sup>.

19- واعترافاً بالمساهمات القيمة والتحديات المتميزة التي قد يواجهها الأطفال، عقدت لجنة حقوق الطفل يوماً للمناقشة العامة في عام 2018 للتركيز على حماية حقوق الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(16)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن هذا الحدث كان أول مناقشة عالمية تركز على الأطفال بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان، حيث يؤدي الأطفال دوراً مركزياً في التخطيط والتنفيذ والمتابعة، ويشركون بنشاط كمتحدثين ومنسقين وأعضاء في الجمهور إلى جانب البالغين.

(13) أفغانستان؛ وأرمينيا؛ وبنغلاديش؛ وبنين؛ وبوتسوانا؛ والبرازيل؛ والكاميرون؛ وكندا؛ والصين، بما في ذلك هونغ كونغ، الصين؛ وكولومبيا؛ وكوت ديفوار؛ وإكوادور؛ وإثيوبيا؛ وجورجيا؛ وهندوراس؛ والهند؛ وإندونيسيا؛ وكازاخستان؛ وكينيا؛ وليبيا؛ ومنغوليا؛ وميانمار؛ ونيجيريا؛ والفلبين؛ وبولندا؛ وجمهورية مولدوفا؛ والاتحاد الروسي؛ والجمهورية العربية السورية؛ وتايلاند؛ وتركيا؛ وأوغندا؛ وأوكرانيا؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)؛ وزمبابوي؛ ودولة فلسطين.

(14) انظر <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2023/call-input-report-special-rapporteur-human-rights-defenders-human-rights>

(15) انظر Committee on the Rights of the Child, "Day of general discussion 2018: protecting and empowering children as human rights defenders", outcome report, September 2018. <https://www.ohchr.org/en/treaty-bodies/crc/days-general-discussion>

(16) انظر <https://www.ohchr.org/en/events/days-general-discussion-dgd/2018/2018-day-general-discussion-protecting-and-empowering>

20- وخلال الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص في الدورة الثانية والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، في آذار/مارس 2023، أصدرت لكسمبرغ، نيابة عن أكثر من 60 دولة، بياناً مشتركاً بشأن الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(17)</sup>. وفي هذا البيان، وهو الأول من نوعه للمجلس، شددت لكسمبرغ على أن الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان يواجهون حواجز ومخاطر وأعمالاً انتقامية محددة بسبب وضعهم في المجتمع، ودعت الدول إلى زيادة جهودها لضمان حماية الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم بشكل فعال.

#### رابعاً- الحالة الخاصة بالشباب المدافعين عن حقوق الإنسان

21- لا يندرج الشباب المدافعون عن حقوق الإنسان الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و32 سنة في نطاق الحماية المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل. وفي الوقت نفسه، يواجهون بسبب سنهم تحديات وعقبات محددة ويستحقون النظر إليهم كفئة مستقلة من المدافعين عن حقوق الإنسان.

22- وحق الشباب في الدفاع عن الحقوق مكرس في الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان.

23- ومن المهم التشديد على أنه على الرغم من أن الأطر والآليات التي ينبغي أن تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشباب المدافعين عن حقوق الإنسان موجودة بالفعل، فإنها في واقع الأمر لا توجد في غالب الأحيان إلا من الناحية المعيارية، وإما أنها ليست دائماً في متناول الشباب أو لا تستجيب بشكل كافٍ لاحتياجاتهم الفريدة<sup>(18)</sup>.

#### خامساً- العقبات والتحديات التي يواجهها الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان

24- غالباً ما يواجه الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان حواجز وانتهاكات متشابهة، لكن تجاربهم مختلفة تماماً. ويستكشف هذا الفرع من التقرير الجمع بين تجارب كلتا الفئتين من المدافعين عن حقوق الإنسان ويسلط الضوء على بعض التجارب الخاصة بكل فئة.

#### ألف- العقبات العملية والهيكلية

25- ينبع العديد من الحواجز التي تحول دون نشاط الأطفال والشباب من الحواجز الهيكلية والمجتمعية والمعتقدات والتحيزات الراسخة.

#### 1- عدم وجود دعم كاف من الحلفاء التقليديين

26- يتمثل موضوع مشترك في جميع المشاورات تقريباً في أنه في حين أن المدافعين الأطفال والشباب لا يتلقون الدعم الكافي من الحلفاء التقليديين لحقوق الإنسان رغم أنهم غالباً ما يحضون على حركات حقوق الإنسان ويقودونها. وغالباً ما تستبعد نخبة منظمات حقوق الإنسان التقليدية الراسخة النشطاء الجدد، الذين يجدون أن عليهم أن يثبتوا شرعيتهم. ويشعر بهذه التجربة بشكل خاص الناشطون الأطفال، الذين يهتمهم أيضاً في بعض الحالات الناشطون الشباب.

(17) متاح في <https://geneva.usmission.gov/2023/03/16/joint-statement-on-child-human-rights-defenders-hrc52/>

(18) انظر Izsák-Ndiaye, *If I Disappear*.

## 2- الوصول إلى آليات الدعم الوطنية والدولية وشبكات الحماية

27- على الرغم من تعرض الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان لبعض الأساليب القمعية نفسها التي يتعرض لها أقرانهم الأكبر سناً، بما في ذلك التهم الجنائية والسجن والمضايقة، فإن تأثير هذه الانتهاكات يمكن أن يتفاقم بسبب سنهم، لا سيما في حالة الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما لا تتاح لهم نفس فرص الوصول إلى آليات الحماية الوطنية والدولية للمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب شبابهم وقلة خبرة بعضهم. وعلى الرغم من أن الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تعترف بحقوق جميع المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعون الأطفال والشباب، فإن هناك نقصاً في الأحكام المحددة والمصممة خصيصاً لمعالجة التحديات ومواطن الضعف الفريدة التي يواجهونها.

28- وهناك أيضاً حاجز لغوي يحول دون الوصول إلى آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وغيرها من آليات الحماية الدولية، الأمر الذي يمكنه، إلى جانب الافتقار إلى المعلومات والوعي الكافيين، أن يجعل من الصعب على الشباب استخدامها. وفي حالة الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان، لا بد من الحصول على موافقة الوالدين والأوصياء القانونيين للنظر في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضدهم بصفته مدافعين عن حقوق الإنسان، وهو ما يمكن أن يشكل حاجزاً إضافياً.

## 3- الدعم القانوني وإمكانية اللجوء إلى العدالة

29- إن الحصول على المساعدة والمشورة القانونيتين أمر بالغ الأهمية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان وهيئة بيئة تمكينية يمكنهم فيها القيام بعملهم. غير أن الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان لا يمكنهم الحصول على الدعم القانوني مثل العديد من أقرانهم الأكبر سناً، وغالباً ما يكون ذلك بسبب قلة مواردهم المالية أو قلة فرص التواصل التي أُتيحت لهم في السابق والتي كانت ستسمح لهم ببناء مجموعة أوسع من الحلفاء. وأفاد بعض المدافعين من الأطفال والشباب بأنهم غير مدركين تماماً لحقوقهم القانونية أو أنهم غير قادرين على التنقل بين الإجراءات القانونية بفعالية. ويتوقف الحصول على المساعدة القانونية أيضاً على الموارد المتاحة. ويشعر الناشطون الشباب بالإحباط لعدم قدرتهم على طلب تمويل أو الحصول عليه من المانحين الدوليين والخواص الرئيسيين لأنهم إما يعملون من خلال حركات وائتلافات غير رسمية أو لأنهم غير قادرين على تسجيل منظماتهم بسبب القوانين التقييدية في بلدانهم.

30- وكثيراً ما لا تأخذ الشرطة أو غيرها من السلطات المختصة شكاوى المدافعين الشباب بشأن أعمال العنف أو التهديد بالعنف أو حملات التشهير مأخذ الجد، مما يؤدي إلى إفلات الجناة من العقاب. ويشكل الإفلات من العقاب أيضاً مسألة هيكلية للعديد من المدافعين الشباب، بمن فيهم على سبيل المثال لا الحصر المدافعون عن حقوق الإنسان غير الممثلين جنسانياً أو المتحولين جنسياً.

31- ويواجه المدافعون الأطفال والشباب أيضاً عقبات كبيرة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان الخاصة بهم والآليات المتاحة لهم لالتماس الحماية والتعويضات في حال حدوث انتهاكات لحقوقهم، بما في ذلك أحياناً عدم وجود أشكال محددة من التعويض، مثل التعويض عن التحرش والعنف على الإنترنت<sup>(19)</sup>. والإجراءات والمعلومات والمشورة والمساعدة القانونية وغيرها من أشكال المساعدة الفعالة التي تراعي السن ونوع الجنس غير كافية على جميع المستويات، سواء كانت محلية أو وطنية أو دولية.

32- وتعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في العديد من البلدان كقنوات هامة لتلقي الشكاوى من الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، وغالباً ما يكون لديها أمناء مظالم متفرغون للإشراف على احترام حقوق الطفل وضمن وجود آليات واضحة وسهلة المنال لتقديم الشكاوى. غير أن إجراءاتها في بلدان أخرى ليست متاحة إلا اسمياً، دون توفير سبل انتصاف كافية للمدافعين.

(19) انظر A/HRC/50/25.

33- ومن أجل سد فجوة الإفلات من العقاب، بدأت بعض المنظمات غير الحكومية أيضاً مبادرات لتسهيل إبلاغ الناشطين الشباب عن انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أنشأت منظمة "أفريقيا المتصالحة" نوادي سلام حيث يقوم 25 ناشطاً شاباً بالمراقبة باستخدام الهواتف الذكية.

#### 4- العقوبات الأكاديمية

34- يوفر القانون الدولي لحقوق الإنسان العديد من الضمانات لحماية الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان في الأوساط الأكاديمية. وبموجب المادة 29(1)(ب) من اتفاقية حقوق الطفل، يجب أن يعزز التعليم تنمية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبالمثل، يُستَترَظ من الدول الأطراف، بموجب المادة 28(2)، أن تتخذ كافة التدابير المناسبة لضمان إدارة النظام في المدارس على نحو يتماشى مع الكرامة الإنسانية للطفل ويتوافق مع الاتفاقية. وعلاوة على ذلك، تنص المادة 19(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن لجميع الناس، بمن فيهم الأطفال، الحق في حرية التعبير.

35- وأفاد الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان بأنهم تعرضوا لعقوبات أكاديمية بسبب عملهم في مجال حقوق الإنسان. وتتخذ هذه العقوبات أشكالاً مختلفة، بما في ذلك الطرد الجائر، أو التعليق، أو خفض الدرجات، أو تهديدات المعلمين، أو الحرمان من بعض الفرص التعليمية. ولا تنتهك العقوبات الأكاديمية حق المدافعين في التعليم فحسب، بل تخلق أيضاً مناخاً من الخوف، وتثني الشباب الآخرين عن الانخراط في العمل في مجال حقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تأثير مُتَظَن أوسع نطاقاً.

36- وقد يواجه المدافعون الشباب أيضاً أفاقاً وفرصاً محدودة للنمو الأكاديمي والمهني. فلم يُسمح لبعض المشاركين في حركة جُمع من أجل المستقبل بإجراء امتحاناتهم النهائية. ولم يتمكن ناشط شاب آخر من العثور على مشرف على أطروحته كجزء من درجة الماجستير بسبب نشاطه. وطُرد طلاب الطب في نيكاراغوا من جامعاتهم لأنهم قدموا الإسعافات الأولية للمتظاهرين بل مُنعوا من تلقي محاضرتهم الدراسية التي من شأنها أن تمكنهم من مواصلة دراستهم في الخارج. وتعرض الطلاب وغيرهم من الناشطين الشباب الذين يدعون إلى وضع حد لقصف إسرائيل لقطاع غزة للتدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية وأماكن أخرى، حيث اتخذت الجامعات إجراءات تأديبية ضدهم. وقال شباب مدافعون عن حقوق الإنسان إن الشرطة استجوبتهم أثناء مشاركتهم في مظاهرات سلمية حول مكان تسجيلهم كطلاب وهددتهم بأنها ستطلب من مدير المدرسة أن يطردهم. وتعرض آخرون للعار علناً من قبل أساتذتهم أمام أقرانهم لمشاركتهم في الاحتجاجات.

37- وغالباً ما تتصل المدارس بالآباء لإبلاغهم بأنشطة أطفالهم في مجال حقوق الإنسان والتهديد بالتعليق أو الطرد، مما يدفع الآباء بدورهم إلى الضغط على الشباب الناشطين للتخلي عن عملهم في مجال حقوق الإنسان. وقال بعض المشاركين في المشاورات إنهم اختاروا إخفاء عملهم في مجال حقوق الإنسان عن آبائهم.

38- ويكتسي تعزيز حرية التعبير في البيئات المدرسية أهمية خاصة، حيث يتعلم العديد من الأطفال حقوق الإنسان لأول مرة من خلال المواد المدرسية وأنشطة ما بعد المدرسة، وتكون أصوات الأطفال قوية بشكل خاص عندما يتحدثون<sup>(20)</sup>. ويشكل التنقيف في مجال حقوق الإنسان خطوة هامة في هذا الصدد، إذ يوفر أيضاً معلومات عن النشاط في مجال حقوق الإنسان. ولكن، كان هناك في السنوات الأخيرة رفض ملموس للتنقيف في مجال حقوق الإنسان في بعض البلدان، ولا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية وقضايا المثليات والمتلبين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. ونتيجة لذلك، شهد الناشطون العاملون في هذه المجالات انخفاضاً في حيزهم المدني.

(20) انظر - <https://srdefenders.org/information/meeting-with-child-and-youth-human-rights-defenders-from-moldova/>



39- وأظهر الشباب المدافعون عن حقوق الإنسان في تايلند تأثير وقوة المدافعين الشباب والتحديات التي يواجهونها في الأوساط الأكاديمية. فمنذ عام 2020، احتج الطلاب في الجامعات والمدارس الثانوية سلمياً من أجل الإصلاح الديمقراطي. ويطلق بعض المتظاهرين في تايلند على أنفسهم اسم "الطلاب السيئين" اعترافاً بما يواجهونه من سوء معاملة وانتقام من الأساتذة<sup>(21)</sup>. ويحتج "الطلاب السيئون" على العقوبات التعسفية في الفصول الدراسية، والتمييز ضد الطلاب المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية، وغير ذلك من أشكال المضايقات. وأفاد الطلاب أن ضباط الشرطة يأتون إلى مدارسهم ويلتقطون صوراً للأطفال من أجل ردعهم عن الاحتجاج. وإن كان "الطلاب السيئون" يدعون إلى إصلاح المدارس، فإنهم أيضاً جزء من حملة أكبر للاحتجاج على الحكم الاستبدادي في تايلند.

40- وفي جمهورية إيران الإسلامية، تعرض الناشطون الطلبة وقادة اتحادات الطلاب لأحكام بالسجن وطردها من الجامعات لمشاركتهم في احتجاجات وحملات سلمية ضد عقوبة الإعدام ومن أجل حقوق المرأة، من بين أسباب أخرى<sup>(22)</sup>.

## 5- التهيب والمضايقة في الفضاءات الإلكترونية ووسائل الإعلام

41- غالباً ما يواجه الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان تحديات كبيرة مثل القذف والدعاية والتمتر عبر الإنترنت والتشهير، ولا سيما في الفضاءات الإلكترونية، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي. وكثيراً ما يواجه المدافعون الشباب أيضاً تغطية سلبية في وسائل الإعلام التقليدية، تديمها التحيزات، مما يقلل من تأثير عملهم. وغالباً ما تُوجّه أصوات الأطفال والشباب من خلال البالغين في وسائل الإعلام، ولا يُعتبر الشباب مصادر صالحة للمعلومات<sup>(23)</sup>. وفي سياقات أخرى، لا يظهر الشباب المدافعون عن حقوق الإنسان في وسائل الإعلام على الإطلاق بسبب سيطرة الحكومة<sup>(24)</sup>.

42- وعلى الرغم من أن المدافعين عن حقوق الإنسان من جميع الأعمار يتعرضون لهذه الانتهاكات، فإن تأثيرها على المدافعين الشباب، ولا سيما الأطفال، يمكن أن يكون حاداً بشكل خاص لأنهم ربما لم يتأت لهم بعد بناء نفس مستويات القدرة على الصمود، أو لم ينشئوا نفس شبكات الدعم، أو لم تُتَح لهم نفس الفرص لبناء القدرات مثل نظرائهم الأكبر سناً. وبالإضافة إلى ذلك، فوفقاً لإحدى الشابات المدافعات عن حقوق الإنسان من ميانمار، "كلما كنت أصغر سناً، كلما زادت احتمالية استخدامك للعالم الرقمي، لأنه يجعلك مدافعاً أفضل" وبالتالي أكثر عرضة للهجوم.

43- وغالباً ما تواجه الطفلات والشابات المدافعات عن حقوق الإنسان هجمات إضافية على الإنترنت. فقد أبلغت بعض الفتيات والشابات عما يتعرضن له من تهديدات وأعمال عنف تشمل التمر وكثيراً ما تستهدف أيضاً أسرهن وأصدقاءهن وتهدف إلى إسكات أصواتهن<sup>(25)</sup>. وخلال المشاورات، ذكرت الكثيرات أنهن يتوقعن التعرض للهجوم والإساءة اللفظية ومواجهة المقاومة. وهؤلاء المدافعون الشباب، ولا سيما الشابات والفتيات، يواجهون أيضاً بشدة خطر التعرض للتشهير. ويزيد انتشار العنف الجنسي عبر الإنترنت من تقاوم ضعفهم.

(21) انظر Sunai Phasuk, "Thailand's 'Bad Students' are rising up for democracy and change", Human Rights Watch, 17 September 2020.

(22) انظر communication IRN 17/2023، متاح في <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=28477>.

(23) انظر المساهمة المقدمة من مكتب منظمة العفو الدولية في الأرجنتين.

(24) انظر المساهمة المقدمة من شاب مدافع عن حقوق الإنسان من جمهورية فنزويلا البوليفارية.

(25) A/HRC/50/25، الفقرة 37.

44- ويمكن أن تُستخدم التكنولوجيات الرقمية لمضايقة الشباب والفتيات أو السيطرة عليهن أو ابتزازهن أو إذلالهن، بما في ذلك من خلال نشر محتوى خاص أو استخدام تقنية التزييف العميق. ويمكن لمثل هذه الانتهاكات أن تسكت الضحايا أو تدفعهن إلى الانخراط في الرقابة الذاتية أو مغادرة منصات وسائل التواصل الاجتماعي والفضاءات الرقمية تماماً، مما يساهم بشكل أكبر في تقييد حيزهن المدني. ولئن كانت هذه الأنواع من الانتهاكات تُرتكب ضد الرجال والفتيان أيضاً، فإن التأثير الجنساني والمتعدد الجوانب على الشباب والفتيات المدافعات عن حقوق الإنسان يمكن أن يكون عميقاً بشكل خاص.

#### 6- التمييز على أساس السن والشرعية وتشويه السمعة السياسية

45- من المسائل المتكررة التي يثيرها الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان شعورهم بأنهم لا يُؤخذون على محمل الجد في المنظمات التي يقودها البالغون والمؤسسات الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية وفي المجتمع ككل. وقد يؤثر عدم الاعتراف وانعدام المصداقية بسبب سنهم على جميع جوانب دفاعهم على حقوق الإنسان، بما في ذلك إعاقة وصولهم إلى الموارد والفرص. ولما كان الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان أقل بروزاً، وأُتيح لهم فرص أقل لتلقي التدريب، ولديهم إمكانية الوصول إلى موارد أقل، ومن المرجح أن يكونوا أقل خبرة، فإنهم عادة ما لا يُنظر إليهم على أنهم جهات فاعلة مشروعة يتعين التشاور معها وإشراكها. والاعتراف هو أحد المكونات الرئيسية المذكورة خلال المشاورات الضرورية للتغلب على التحديات التي يواجهها المدافعون الأطفال والشباب. وكما قال أحد الناشطين الشباب، إنهم بحاجة إلى أكثر من التسامح: إنهم بحاجة إلى الاحترام.

46- وقد واجه العديد منهم ملاحظات تنطوي على الإهانة والاستصغار وتشكك في تجاربهم وخبراتهم ودوافعهم. وواجه آخرون العقلية المنغلقة لدى الأجيال الأكبر سناً. وكثيراً ما يُستبعدون من عمليات صنع القرار على الصعيد المحلي والوطني والدولي، أو إن تم إشراكهم، قد تكون مشاركتهم مجرد مشاركة رمزية أو ممارسة شكلية.

47- ويمكن أن تتفاقم هذه الظاهرة بسبب الروايات السياسية التي تستخدم سن الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان للإيحاء بأنهم يتعرضون للتلاعب بهم أو تجنيدهم أو غسل أدمغتهم. ففي كولومبيا، مثلاً، تم تشويه سمعة المدافعين الشباب من قبل أشخاص يتهمونهم بأنهم مرتبطون بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي.

48- ويواجه المدافعون الأطفال والشباب حواجز كبيرة، بما في ذلك سيطرة المجموعات التي يقودها الكبار على الموارد والفرص وتحكمها في الوصول إليها. وتؤدي هذه السيطرة إلى إدامة ديناميكية غير متكافئة للقوة، مما يحد من مشاركة المدافعين الأطفال والشباب في عمليات صنع القرار ويعيق قدرتهم على المشاركة الكاملة في جهود الدعوة. وعلاوة على ذلك، يؤدي التمييز على أساس السن داخل القطاع إلى توقع أن يعمل المدافعون الشباب مجاناً أو مقابل أجر ضئيل، دون مراعاة لوقتهم ومهاراتهم وخبراتهم. وينقل هذا الموقف الاستغلالي من قيمة عملهم ويقوض استدامة المبادرات التي يقودها الشباب. ويؤدي الإحجام عن نقل السلطة إلى المدافعين الشباب إلى زيادة تهميشهم، مما يعوق قدرتهم على التأثير في السياسات وإحداث تغيير تحويلي.

49- ويمكن أن يتزامن التمييز على أساس السن أيضاً مع الاستغلال الجنسي للشابات والفتيات. ففي حالة أُبلغ عنها خلال المشاورات، بدا أن أحد المدافعين عن حقوق الإنسان الذكور البالغين يقوم باستدراج أولئك الذين كان من المفترض أن يتفهمهم.

50- ولكن، في ظل ظروف مواتية، يعمل المدافعون الشباب كجسور بين الأجيال، وينقلون فعلياً شعلة النشاط النضالي ويمكنون قادة المستقبل<sup>(26)</sup>.

(26) انظر Tala Odeh, "Empowering the voices of tomorrow: young human rights defenders", August 2023، متاح في <https://www.un.org/youthenvoy/2023/08/tala-odeh/>.

## -7 التأثير على البيئة الأسرية والتأثر بها

- 51- تشكل الأسر والمجتمعات المحلية المباشرة أهم الأطر المرجعية، لا سيما بالنسبة للأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان. فهم بحاجة إلى الاعتماد على أسرهم كأنظمة دعم ليكونوا قادرين على القيام بأنشطة حقوق الإنسان، سواء من حيث رأس المال أو الموارد، أو من حيث الدعم غير المادي والاتفاق في كثير من الأحيان، لتحقيق قدرتهم على الدفاع عن حقوق الإنسان بشكل كامل.
- 52- وغالباً ما يجد الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان أنفسهم يواجهون العزلة عن العائلة والأصدقاء بسبب طبيعة عملهم.
- 53- وفي بعض الحالات، يردع الآباء وأفراد الأسرة المدافعين الشباب بشكل كبير، أو يمنعونهم تماماً، من المشاركة في نشاط حقوق الإنسان، حيث قد يُنظر إلى هذا النشاط على أنه محفوف بالمخاطر السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ليس بالنسبة للمدافع عن حقوق الإنسان المعني فحسب، بل بالنسبة للأسرة بأكملها.
- 54- وفي حالات أخرى، على الرغم من اعتراف الآباء أحياناً بأهمية العمل في مجال حقوق الإنسان، فإنهم يشعرون بالقلق إزاء المخاطر التي ينطوي عليها، مثل المضايقة أو التهديدات أو حتى العنف الموجه ضد المدافعين الشباب وأسرهم. فعلى سبيل المثال، منع بعض الآباء الذين يعملون في القطاع العام أبناءهم من المدافعين الشباب من المشاركة في الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، غالباً ما تصبح أسر الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان أهدافاً للمضايقة والتمييز والانتقام بسبب نشاط أحيائهم.
- 55- وقد يعيق الدفاع عن حقوق الإنسان في البيئات المعادية أيضاً الآفاق المستقبلية للنشطاء الشباب، بما في ذلك التوظيف والإسكان والمزايا الحكومية، مما يجبرهم على اتخاذ خيارات صعبة. وأبلغ البعض عن حالات تحرر عن السوابق، حيث رأى أصحاب العمل أن العمل في مجال حقوق الإنسان يشكل عائقاً أمام التوظيف.

## -8 الوصول إلى الموارد وحشد الموارد

- 56- غالباً ما يواجه الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان تحديات كبيرة تتعلق بالوصول إلى الموارد. وغالباً ما يفتقرون إلى القدرة والخبرة اللازمتين لتقديم طلبات للحصول على فرص التمويل والامتثال لمتطلبات الإبلاغ المعقدة التي يشترطها المانحون. وبدون دعم مالي كافٍ، غالباً ما يواجه المدافعون الشباب صعوبات من أجل استدامة مبادراتهم، مما يعوق قدرتهم على الوصول إلى المجتمعات المحلية وزيادة الوعي والتعبئة من أجل التغيير. وعلاوة على ذلك، قد لا يتمكنون، بدون تمويل، من الحصول على برامج التدريب وبناء القدرات الأساسية التي من شأنها أن تعزز مهاراتهم وخبراتهم.
- 57- وفي البلدان التي تم فيها حل المنظمات غير الحكومية أو إغلاقها بموجب قوانين الأمن القومي أو مكافحة الإرهاب، أصبح من المستحيل ليس تسجيل منظمة من منظمات المجتمع المدني فحسب، بل أيضاً تلقي التمويل من المانحين الأجانب. ويعمل بعض المدافعين عن حقوق الإنسان في أراضٍ متنازع عليها أو مناطق خاضعة للاحتلال، حيث ينطوي عملهم في مجال حقوق الإنسان على مخاطر إضافية ولا توجد إمكانيات لتسجيل منظماتهم أو تلقي دعم المانحين.
- 58- وقد أعرب الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان مراراً وتكراراً عن الحاجة إلى فرص تمويل مرنة ومستدامة ويمكن الوصول إليها. وينبغي أن يكون هذا التمويل متاحاً للمنظمات والحركات غير المسجلة، وأن يكون متاحاً في حالات الأزمات والنزاعات.

## 9- الصحة العقلية والرفاه النفسي - الاجتماعي

59- غالباً ما لا يؤخذ في الاعتبار بشكل كافٍ تأثير النشاط في مجال حقوق الإنسان والضغط ذات الصلة على المدافعين الأطفال والشباب، مما يؤدي إلى عدم وجود آليات دعم نفسي - اجتماعي كافية ومبادرات للصحة العقلية تستهدف هذه الفئات العمرية على وجه التحديد. ويقوم معظم الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بعملهم في مجال حقوق الإنسان بشكل غير رسمي وعلى أساس طوعي وخارج الهياكل الرسمية والعقود المدفوعة الأجر. بل إن بعضهم يدعمون نشاطهم من دخل آخر. ونتيجة لذلك، لا يتوفر سوى القليل من الموارد، إن وجدت، لصحتهم العقلية ورفاههم، على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهميتها.

60- ويجب على النشطاء أن يتعاملوا أيضاً مع الكرب الناتج عن التهديدات لسلامتهم وأمنهم ومع العبء النفسي للتعرض المستمر للظلم الاجتماعي<sup>(27)</sup>. وقد سلط العديد منهم الضوء على النقص العام في الرعاية الذاتية بين الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان والتأثير العام لأزمة الصحة العقلية. وفي بعض المناطق، ولا سيما في الأمريكتين، كانت الرعاية الذاتية الجماعية في المقدمة، ويجري الآن اعتماد هذا النهج في مناطق أخرى أيضاً.

## 10- تأثير الجماعات المناهضة للحقوق

61- تسيء الجماعات المناهضة لحقوق الإنسان بنشاط تفسير القواعد والمعايير الدولية الراسخة، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل، لقمع عمل الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان. ويتجلى ذلك بشكل خاص في التفسير التقييدي، والمضلل في كثير من الأحيان، لعبارة "مصالح الطفل الفضلى" بموجب المادة 3(1) من الاتفاقية، وفي استخدام القيم الأسرية التقليدية كحجة لقمع بعض الأجدات، مثل النشاط النضالي المتعلق بقضايا المثليات والمتليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والنشاط النسوي.

62- وإدعاء التصرف من أجل "مصالح الطفل الفضلى" أو تعزيز سلامة الأسرة واحترامها، أو مزيج من هذين التعليلين، يمكن أن يُستخدَم بسهولة كمبرر جاهز لإضفاء غطاء من الشرعية على الإجراءات القمعية. وتستخدم الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء هذين التعليلين لتنفيذ ممارسات مختلفة تنتهك قواعد ومعايير القانون الدولي الراسخة أو الإبقاء عليها أو السماح بها، وتحتج أحياناً صراحة بأحكام رئيسية وتسيء تفسيرها. وينبع جزء كبير من ذلك من الغموض النسبي لهذا الحكم، لا سيما عند قراءته بصورة مجردة من بقية اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من القوانين والقواعد والمعايير الدولية ذات الصلة.

63- وذهب البعض إلى حد القول بأن المادة 3(1) وُضعت في وقت كان ينظر فيه إلى الطفل على أنه مفعول به أكثر مما هو فاعل، وأنه عندما يعطى وزناً أكثر مما ينبغي فإن ذلك لا يفيد في حماية حقوق الطفل بل يمنح في كثير من الأحيان ترخيصاً لإلغائها<sup>(28)</sup>. والشاغل الرئيسي هو أن الدول ستحد من حقوق الأطفال، بل حتى البالغين، بحجة أنها تتصرف من أجل مصالح الطفل الفضلى.

(27) انظر "Youth activism"، CIVICUS.

(28) انظر Ursula Kilkelly, "The best interests of the child: a gateway to children's rights?", in *Implementing Article 3 of the United Nations Convention on the Rights of the Child: Best Interests, Welfare and Well-being*, Eliane E. Sutherland and Lesley-Anne Barnes Macfarlane, eds. (Cambridge, Cambridge University Press, 2017).

64- وفي سياق رد الفعل العنيف ضد النشاط من أجل المساواة بين الجنسين، تواجه الفتيات والشابات المدافعات عن حقوق الإنسان بشكل متزايد مخاطر التحرش والعنف عند خوضهن في مواضيع ذات صلة، ولا سيما الحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة في الزواج، وقضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأحرار الهوية الجنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تتعرض الفتيات والشابات للعنف العائلي، بما في ذلك العنف الجنسي، انتقاماً منهن بسبب نشاطهن، أو قد يفصلهن شركاؤهن وأسرهن عن أطفالهن كشكل من أشكال العقاب. وفي بعض الحالات، يتعين عليهن الاختيار بين مواصلة نشاطهن أو الحفاظ على الروابط الأسرية<sup>(29)</sup>.

## باء - الحواجز القانونية والإدارية والعملية التي تحول دون المشاركة في الحيز المدني

65- الشباب هم إحدى المجموعات الخمس الأكثر تعرضاً للاعتداءات على حرياتهم الأساسية في الحيز المدني<sup>(30)</sup>.

66- ولا تراعي القوانين القائمة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الاحتياجات المحددة للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان. وكثيراً ما تُصمَّم هذه القوانين مع التركيز على المدافعين البالغين، متجاهلة أوجه الضعف والتحديات الفريدة التي يواجهها المدافعون الشباب المنخرطون في العمل في مجال حقوق الإنسان. وعدم وجود أحكام مناسبة لسن المدافعين الشباب يترك المدافعين الشباب دون دعم أو سبيل انتصاف كافيين، مما يجعلهم أكثر عرضة للتهديدات والمضايقات. ومع ذلك، هناك تطورات مشجعة، مثل مشروع في جمهورية مولدوفا يمتد من تشرين الثاني/نوفمبر 2022 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2024 ويهدف إلى تعزيز مشاركة الأطفال. وجمهورية مولدوفا هي حالياً البلد الوحيد في العالم الذي يوجد فيه احتمال كبير بأن يتضمن قانون سيوضع عما قريب بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان منظور حقوق الطفل والحواجز المتميزة التي يواجهها الأطفال المدافعون عن حقوق الإنسان<sup>(31)</sup>.

67- وعلى الرغم من حقوق الأطفال في التعبير عن آرائهم والاستماع إليهم وحقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، حسبما هو مبين في المواد 12 و13 و15 من اتفاقية حقوق الطفل، فقد سنت بعض الدول قوانين تقيد هذه الحقوق بشكل تعسفي على أساس السن. ومع أن الاتفاقية تنص على بعض القيود على الحق في حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، فإن هذه القيود يجب أن تكون في الوقت نفسه متوافقة مع القانون وضرورية، مما يعني أنه يجب أن يكون هناك مبرر لإدخال قوانين تقييدية. والشاغل الرئيسي هو أن بعض الدول لا تقدم لا تبريراً ولا تحليلاً لضرورة قوانينها المقيدة على أساس السن في نطاق الاتفاقية، وأن هذه القوانين تستند إلى السن استناداً حصرياً وتعسفاً<sup>(32)</sup>.

(29) A/HRC/50/25، الفقرة 38.

(30) انظر CIVICUS، "People power under attack: a report based on data from the CIVICUS Monitor"، December 2019.

(31) انظر <https://childrightsconnect.org/for-the-first-time-ever-children-will-inform-the-development-and-implementation-of-a-new-law-on-the-protection-of-human-rights-defenders-this-is-our-project-in-moldova/>

(32) انظر Nico Brando and Laura Lundy، "Discrimination and children's right to freedom of association and assembly"، *Harvard Human Rights Journal*، 2 December 2022.

## 1- حرية تكوين الجمعيات

68- يمكن أن تسهم حدود السن التقييدية لتسجيل المنظمات غير الربحية أو فتح حسابات مصرفية تنظيمية أيضاً في الحد من حق الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان في حرية تكوين الجمعيات، مما يجعل من الصعب، وفي بعض الحالات من المستحيل، المشاركة في عمليات صنع القرار السياسي والعام، والحصول على التمويل والقدرة على العمل بشفافية.

69- وتنص المادة 3 من قانون الجمعيات في تركيا على أن الحد الأدنى لسن إقامة الجمعيات بالنسبة للأطفال هو 16 عاماً<sup>(33)</sup>. غير أن لجنة حقوق الطفل رأت أن إجراءات بيروقراطية صعبة للغاية لا تزال قائمة بالنسبة للأطفال الذين يريدون إنشاء منظمات. وفي لبنان، تقتصر عضوية الجمعيات على الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 21 عاماً. ويحظر قانون صدر في عام 2019 في الاتحاد الروسي على البالغين تشجيع أولئك الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً على المشاركة في "الاحتجاجات غير المصرح بها". واعتمد إجراء مماثل في كندا في عام 2022. وفي الولايات المتحدة، هددت العديد من المناطق التعليمية بتداعيات على الأطفال الذين يعتزمون الانضمام إلى الاحتجاجات الداعية إلى إصلاح قوانين الأسلحة بعد إطلاق النار في باركلاند بولاية فلوريدا.

70- وفي الكويت، ينص القانون رقم 24 لعام 1962 على أن الشخص الذي يريد إنشاء نادٍ أو جمعية يجب أن يزيد عمره عن 18 عاماً<sup>(34)</sup>. وفي هنغاريا، لا يجوز للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً أن يشغلوا مناصب إدارية في الجمعيات التي ينشئها الأطفال. وفي كوستاريكا، ينص قانون الأطفال والمراهقين على أن الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً لا يتمتعون بحرية تكوين الجمعيات للقيام بأنشطة سياسية أو مبرحة. ورأت لجنة حقوق الطفل أن حرية الأطفال في بيوتهم في تكوين الجمعيات مقيدة بشدة في الممارسة العملية على الرغم من تمتعهم رسمياً بإمكانية تكوينها<sup>(35)</sup>. وفي اليابان، لا يجوز للقسر الانضمام إلى الجمعيات دون موافقة الوالدين.

71- وفي بعض البلدان، تم حل المنظمات غير الحكومية أو إغلاقها، استناداً في غالب الأحيان إلى أحكام غامضة في تشريعات الأمن القومي ومكافحة الإرهاب. ويصبح التنظيم والحصول على التمويل مستحيلاً في ظل هذه الظروف، مع تأثير مضاعف على المنظمات والحركات التي يقودها الشباب.

72- والشاغل الرئيسي إزاء هذه القوانين، كما اعترفت بذلك لجنة حقوق الطفل، هو أنها فضفاضة للغاية وتفتقر إلى المبررات الدقيقة المطلوبة بموجب المادة 15 من اتفاقية حقوق الطفل للحد من ممارسة حقوق الأطفال في حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. وتنص المادة 15 من الاتفاقية على أن القيود المفروضة على حقوق الطفل في تكوين الجمعيات والتجمع السلمي لا يمكن تبريرها إلا إذا فُرضت طبقاً للقانون وكانت ضرورية في مجتمع ديمقراطي لصيانة الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام، أو لحماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحرياتهم. ولا ينبغي تطبيق القيود الشاملة القائمة على السن فقط في الحالات التي لا يتعرض فيها الأمن الوطني أو الصحة العامة أو النظام أو السلامة العامة أو الآداب العامة للخطر. ولذلك فإن هذه القوانين التعسفية والفضفاضة التي تحد من حقوق الأطفال في حرية تكوين الجمعيات على أساس السن تشكل انتهاكاً للاتفاقية.

(33) انظر <https://kayapartner.com/en/turkish-law-on-association-association-act-in-turkey/>

(34) CRC/C/KWT/CO/2، الفقرة 39.

(35) CRC/C/VNM/CO/3-4، الفقرة 41.

73- وقد تحجم المؤسسات المالية وسلطات التسجيل عن الاعتراف بالمنظمات التي يقودها الشباب أو الأطفال، معتبرة أنهم يفتقرون للخبرة أو غير قادرين على الوفاء بالمتطلبات. وحتى في البلدان التي لا توجد فيها مثل هذه الحواجز القانونية الرسمية، فإن الإجراءات البيروقراطية والأعمال الورقية المعقدة قد تردع وتعيق النشاط الشباب بشكل كبير. ونتيجة لذلك، قد تظل مبادراتهم غير رسمية أو غير معترف بها، مما يحد من تأثيرهم ومصداقيتهم المحتملة.

74- ويشكل التنظيم وتكوين الجمعيات والتجمع العمود الفقري للدفاع عن حقوق الإنسان بطريقة سلمية. ولذلك فإن ضمان قدرة الأطفال على التنظيم وتكوين الجمعيات والتجمع بحرية بشكل خطوة أولى وحاسمة لتشجيع الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان وتمكينهم والسماح لهم بمزاولة نشاطهم.

## 2- حرية التجمع

75- يواجه الأطفال المدافعون عن حقوق الإنسان في بعض البلدان حواجز قانونية تحول دون ممارسة حقهم في حرية التجمع بسبب الحظر الشامل على مشاركة الأطفال في التجمعات العامة<sup>(36)</sup>. وعلاوة على ذلك، كثيراً ما يشكل الحرمان من الأهلية القانونية حواجز إضافية في حالة الفتيات والشابات ذوات الإعاقة.

76- غير أن المدافعين الأطفال والمدافعين الشباب، على حد سواء، يُضدُّون بشكل متزايد عن التصرف، من خلال استخدام مختلف التدابير القانونية، بما في ذلك القوانين الإدارية. وقد واجه بعضهم الاعتقال التعسفي عقب مشاركتهم في الاحتجاجات، ووضِعوا رهن الاحتجاز.

77- وفي حالات أخرى، تستخدم الشرطة وغيرها من السلطات أساليب التهيب لثني المدافعين الأطفال والشباب عن المشاركة في التجمعات، بما في ذلك النقاط صور للنشطاء المتجمعين أو اعتقال المشاركين في الاحتجاجات بموجب تشريع حماية الطفل<sup>(37)</sup>. وكثيراً ما لا يتمكن المحتجزون في مراكز احتجاز الأحداث بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات من الاتصال بمحاميين عقب القبض عليهم.

78- وبينما تعتمد الأجيال الشابة من المدافعين عن حقوق الإنسان العصيان المدني كوسيلة رئيسية لتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، تتخذ الدول موقفاً متشدداً بشكل متزايد في التعامل مع الحق في حرية التجمع، وبالتالي يواجه الشباب المدافعون عن حقوق الإنسان خطر التجريم بسبب نشاطهم. وقد قوبلت أعمال العصيان المدني، السائدة بشكل خاص في العمل المناخي، بعواقب إدارية وجنائية متزايدة في جميع أنحاء العالم. واستخدمت الحكومات القوانين الإدارية وقوانين الجرح، فضلاً عن القوانين الجنائية، لمنع هذه الأفعال والمعاقبة عليها.

79- ففي 1 نيسان/أبريل 2022، مثلاً، بعد زيادة نشاط الاحتجاج المناخي في نيو ساوث ويلز، أستراليا، قدم برلمان الولاية قوانين وعقوبات جديدة تستهدف على وجه التحديد الاحتجاجات التي أغلقت الطرق والموانئ. ويمكن الآن تغريم المتظاهرين بما يصل إلى 22 000 دولار أسترالي (15 250 دولار أمريكي) والسجن لمدة تصل إلى عامين عن الاحتجاج دون إذن على الطرق العامة أو خطوط السكك الحديدية أو الأنفاق أو الجسور أو المناطق الصناعية. وفي 13 نيسان/أبريل 2022، شاركت فيوليت (ديانا) كوكو، وهي ناشطة تبلغ من العمر 31 عاماً، في احتجاج مناخي أوقف حركة المرور في ممر واحد على جسر ميناء سيدني. وصعدت إلى سطح شاحنة متوقفة ووقفت تحمل شعلة طوارئ مضاءة. وأُتهمت بتعطيل المركبات، والتدخل في التشغيل الآمن للجسر، وحياسة إشارة استغاثة ساطعة في مكان عام، وعدم الامتثال لتوجيهات الشرطة، ومقاومة ضابط شرطة أو عرقلة. وأُتهمت أيضاً بموجب لوائح المتفجرات لحملها شعلة طوارئ؛

(36) A/HRC/26/29، الفقرة 24.

(37) انظر المساهمة المقدمة من آنا أنون، وهي ناشطة شابة من تايلاند.

وبجريمة التحريض لأنها "شجعت على ارتكاب جريمة" من خلال البث المباشر للاحتجاج على فيسبوك؛ وحملت مقطع فيديو التقطته لاحتجاج مناخي في الأسبوع السابق؛ وعطلت حركة المرور خلال ثلاث احتجاجات سابقة<sup>(38)</sup>.

80- وفي 25 أيلول/سبتمبر 2020، اعتقلت الشرطة الأوغندية في كمبالا ثمانية نشطاء مناخيين شباباً كانوا يشاركون في إضراب عالمي بشأن المناخ. وأخبرت الشرطة أن الحملات الانتخابية غير مسموح بها، على الرغم من أن النشطاء أوضحوا مراراً وتكراراً أنهم حركة بيئية وليست سياسية. واحتُجز النشطاء، الذين تجاوز عمر اثنين منهم فقط 18 عاماً، في غرفة لمدة ثماني ساعات، واستُجوبوا، ثم سُمح لهم بالمغادرة<sup>(39)</sup>.

81- وتجدر الإشارة إلى أنه، كما أكدت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في تعليقها العام رقم 37(2020)، يمكن أن تشمل المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية العصيان المدني الجماعي أو حملات العمل المباشر، شريطة أن تكون غير عنيفة.

### 3- حرية التعبير

82- تنص المادة 12 من اتفاقية حقوق الطفل على أن للطفل الحق في التعبير عن آرائه بحرية في جميع المسائل التي تمسه، وعلى إيلاء آراء الطفل الاعتبار الواجب وفقاً لسنة ونضجه. ولكن حرية الطفل في التعبير مقيدة في الواقع إلى حد كبير من قبل الآباء والمؤسسات الأكاديمية والشرطة والسلطات الأخرى، والمجتمع ككل. وغالباً ما يفتر المدافعون الأطفال والشباب إلى الفضاءات والفرص للتعبير بحرية عن آرائهم والاستماع إليهم دون تداعيات سلبية وبطريقة مجدية.

83- وفي شباط/فبراير 2021، اعتقلت السلطات الهندية ديشا رافي (21 عاماً)، وهي ناشطة مقيمة في بنغالور تطوعت في برنامج "جُمع من أجل المستقبل"، بتهمة تشمل التحريض على الفتنة والتآمر الجنائي. وزعمت السلطات أن السيدة رافي "متأمرة رئيسية" في تحرير ومشاركة مجموعة أدوات على الإنترنت - شاركتها أيضاً المؤسسة السويدية لحركة "جُمع من أجل المستقبل"، غريتا ثونبرغ - على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تويتر، تهدف إلى توفير المعلومات لمن يسعون إلى تقديم دعم سلمي لاحتجاجات المزارعين الجارية. وعند الإفراج بكفالة عن السيدة رافي، أشارت المحكمة في دلهي إلى أن الأدلة المسجلة كانت "هزيلة وسطحية"، وأنه لا يمكن سجن المواطنين لمجرد أنهم لا يوافقون على سياسات الحكومة<sup>(40)</sup>.

84- وللمراقبة المتفشية، سواء عبر شبكة الإنترنت أو خارجها، تأثير عميق على القدرة على القيام بعمل حقوق الإنسان. وقد أفاد بعض المدافعين الشباب بأنهم مدرجون على قائمة المراقبة وأنهم مراقبون، مما يؤدي إلى تأثير مخيف على المجتمع على نطاق أوسع.

### 4- المشاركة العامة

85- ثمة نقص، على الصعيدين الوطني والدولي، في الفضاءات الكافية لإشراك الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منهجي في عمليات صنع القرار. وعلى الرغم من أن الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان يؤدون دوراً حاسماً في الدفاع عن حقوق الإنسان، فإنهم غالباً ما يتم تهميش أصواتهم أو استبعادها من المناقشات الهامة وحلقات صنع السياسات. ويعيق غياب المنصات والفرص المخصصة للمشاركة المجدية قدرتهم على التأثير في السياسات التي تؤثر بشكل مباشر على حياتهم ورفاه مجتمعاتهم المحلية.

(38) انظر المساهمة المقدمة من منظمة هيومن رايتس ووتش.

(39) المرجع نفسه.

(40) المرجع نفسه.



86- ويقوض عدم وجود صيغ للسياسات الملائمة للأطفال بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية إلى حد كبير قدرة الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان على أداء عملهم بفعالية. وغالباً ما تكون وثائق السياسة معقدة وملبّنة بالمصطلحات القانونية ويصعب على الأطفال التعامل معها. وقد يؤدي عدم وجود صيغ مبسطة وسهلة المنال إلى حرمان بعض المدافعين الشباب من المعلومات والفهم اللازمين للدفاع عن حقوقهم ومساءلة السلطات.

87- وكثيراً ما لا يتم إشراك الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان إلا بشكل رمزي من جانب مجموعة من الجهات الفاعلة البالغة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي يقودها البالغون والحكومات، أو تواجه مشاركتهم عقبات عديدة. وحتى على مستوى الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية، لا يزال هناك نقص ملحوظ في الفضاءات الكافية لإشراك الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منهجي في عمليات صنع القرار.

88- وحتى عندما تُتاح فرص رسمية لمشاركة الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، فإنهم لا يزالون غير قادرين على الاستفادة من هذه الفرص في الممارسة العملية بسبب الافتقار إلى الموارد الكافية للسفر إلى المؤسسات التي يوجد مقرها في شمال الكرة الأرضية، أو القيود الأخرى، بما في ذلك سياسات التأشيرات. وأعرب بعض المدافعين الشباب عن شعورهم بالإحباط إزاء الافتقار إلى الدعم المنتظم من منظمي المناسبات التي دعي إليها المدافعون الأطفال والشباب للحصول على تأشيرات، وشددوا على أن الرسائل الداعمة للتأشيرات غالباً ما تكون مفيدة وتؤدي إلى تقليل المتاعب في المطارات أو مراقبة الحدود.

89- وكثيراً ما تكون المشاركة مفتوحة فقط للمجموعات المسجلة رسمياً التي اعتمدت أيضاً لدى منظمة معينة، مثل اشتراط أن تكون المنظمات غير الحكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل المشاركة في معظم اجتماعات الأمم المتحدة، مما ينشئ حاجزاً هاماً أمام مشاركة فرادى المدافعين الأطفال والشباب وأولئك الذين يعملون ضمن التحالفات والشبكات غير الرسمية.

90- ويمكن أن يؤدي غياب فرص المشاركة العامة إلى الشعور بالعزلة والإحباط، حيث يفوت المدافعين الأطفال والشباب بناء تحالفات استراتيجية والبقاء على اطلاع بأخر التطورات في مجال حقوق الإنسان.

91- وهناك أيضاً أمثلة إيجابية متزايدة على مشاركة الشباب في صنع القرار. ففي أرمينيا، مثلاً، تُناقش مشاريع القوانين المتعلقة بالأطفال والتعديلات على تلك القوانين مع الأطفال والشباب<sup>(41)</sup>. ومن الممارسات الأخرى الجديرة بالملاحظة الجمعية الوطنية للشباب المعنية بالمناخ، التي عقدت في أيرلندا في آذار/مارس 2023<sup>(42)</sup>.

## 5- التهم الجنائية والإدارية

92- شهد الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان مزيداً من التقلص في الفضاءات المتاحة لهم. ويمكن أن يتخذ هذا الانخفاض في البيئات التمكينية أشكالاً عديدة، مثل تطبيق القوانين المتعلقة بالأمن القومي أو مكافحة الإرهاب لتقييد أشكال التعبير المشروعة، وفرض قيود جديدة على حرية التجمع، والتطبيق الواسع النطاق لقوانين الجنج.

93- وكما ذكرت المقررة الخاصة في تقاريرها السابقة، يستتبع هذا التقلص في الحيز المدني أيضاً تجريم التضامن، وهو أحد المجالات التي يشارك فيها الناشطون الشباب بنشاط. وصرح أحد النشطاء بما يلي خلال المشاورات: "ما نقوم به يعتبره الكثيرون غير قانوني. لكن ما نقوم به هو أكثر من القانون: نحن نناضل من أجل المساواة والعدالة، والعقوبات الجنائية لن نوقفنا".

(41) انظر المساهمة المقدمة من المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا.

(42) انظر <https://www.gov.ie/en/campaigns/3fd5d-national-youth-assembly-on-climate-2023/>

- 94- وأبلغ بعض النشطاء الشباب عن استخدام القضاء كأداة ضد الشباب، حيث يتم حبسهم احتياطياً لارتكابهم انتهاكات بسيطة في كثير من الأحيان ويُطلب منهم إبلاغ الشرطة على أساس منتظم.
- 95- وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، اقتادت الشرطة كاميل وايت، وهي طالبة من الإيغور، بعد عودتها إلى منزلها في أتوش، في منطقة شينجيانغ الإيغورية المتمتعة بالحكم الذاتي، الصين، بعد عطلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نشرت مقطع فيديو على منصة التواصل الاجتماعي "وي تشات" حول "احتجاجات A4" التي تجري في جميع أنحاء الصين للتعبير عن معارضتها لسياسة الحكومة "صفر كوفيد" ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وعمليات الإغلاق الناتجة عنها. وبعد ذلك بوقت قصير، تلقى والدها مكالمة تحذيرية من الشرطة وحذفت المنشور، الذي يعتقد أنه أحد أسباب احتجاجها. وقد حُكِمَ عليها بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة "الترويج للتطرف"، ويُعتقد أنها محتجزة الآن في سجن كاشغر موش للنساء<sup>(43)</sup>.

#### 6- انتهاكات حقوق الإنسان ضد الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان

- 96- أبلغ العديد من الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان عن مخاوفهم وتجاربهم بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضدهم وضد أفراد أسرهم. وتشمل هذه الانتهاكات التعذيب وسوء المعاملة والاختفاء القسري والنزوح القسري والعنف الجنسي<sup>(44)</sup>. واستخدام العنف استراتيجي تلجأ إليها الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية على حد سواء لنشر الخوف بين الناشطين الشباب. وعادة ما يكون هناك نقص في الإبلاغ عن هذه الانتهاكات الخطيرة ولا تتبعها آليات مساءلة ملائمة.

#### 7- الفتيات والشابات المدافعات عن حقوق الإنسان

- 97- يضاعف النظام الأبوي الراسخ من اضطهاد المدافعات عن حقوق الإنسان الشابات، مما يؤدي إلى تقاوم التحديات التي يواجهنها في نشاطهن. ولا تواجه الفتيات والشابات، بصفتن شابات مدافعات عن حقوق الإنسان، المظالم المنهجية فحسب، بل يكافحن أيضاً التمييز الجنساني والمعايير الجنسانية التي تسعى إلى إسكاتهن وتهميشهن. وتعزز هذه الهياكل الأبوية وغيرها في المجتمع الأدوار الجنسانية التقليدية وتحد من قدرة الشابات المدافعات عن حقوق الإنسان وبروزهن، مما يعيق الجهود التي يبذلنها لإحداث تغيير ذي مغزى. وغالباً ما يواجهن حواجز إضافية للوصول إلى الموارد والمناصب القيادية وأماكن صنع القرار، مما يحد من قدرتهن على تحدي ديناميكيات السلطة الأبوية. وقد يكون لدى الفتيات والشابات المدافعات عن حقوق الإنسان أيضاً فرص أقل للحصول على التعليم من أقرانهن الذكور ويواجهن التمييز في الأوساط الأكاديمية وفي مشاركتهن العامة.

- 98- وتواجه الناشطات الشابات في بعض البلدان قيوداً على حركتهن وسفرهن، حيث يطلب منهن أن يرافقهن أوصياء ذكور. وأفاد بعضهن أنهن يلجأن إلى استخدام الاحتياجات الطبية أو المتطلبات المتعلقة بالتعليم كأعذار للتمكن من السفر. وقالت أخريات إنهن يتم الحكم عليهن بناءً على لباسهن ومظهرهن ويتعرضن للمضايقة في المدارس.

- 99- وتواجه الفتيات والشابات المدافعات عن حقوق الإنسان العنف أيضاً، بما في ذلك العنف الجنسي، بسبب عملهن في مجال حقوق الإنسان. ففي الأرجنتين في عام 2018، تعرضت ناشطة مؤيدة للاختيار تبلغ من العمر 15 عاماً لهجوم عنيف في الشارع من قبل رجلين قاما بقطع وجهها بشفرة حلقة وذكرها أنها لن تكون قادرة على السير في الشارع بعد ذلك الحين. وتعرفت الناشطة الشابة على مهاجميها لأنهما هدداها سابقاً على منصة التواصل الاجتماعي "إنستاغرام"<sup>(45)</sup>.

(43) انظر المساهمة التي قدمتها منظمة العفو الدولية.

(44) انظر Izsák-Ndiaye, *If I Disappear*.

(45) انظر المساهمة المقدمة من مكتب منظمة العفو الدولية في الأرجنتين.

100- وقد انخفض تمويل حقوق المرأة خلال السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك جزئياً أيضاً إلى اكتساب الحركات المناهضة للحقوق زخماً وإلى انتخاب الحكومات المحافظة واليمينية المتطرفة. وفي الوقت نفسه، تشكل نافذة التمويل الجديدة في إطار صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني تطوراً إيجابياً في مواجهة هذه الاتجاهات السلبية.

101- وتبيري الشابات المدافعات عن حقوق الإنسان في أذربيجان للدفاع عن حقوق الإنسان للمرأة، بما في ذلك حقها في حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ففي تموز/يوليه 2021، مثلاً، كتبت الصحفية الشابة فاطمة موفلاملي عن تسريب صور ومقاطع فيديو لها في نيسان/أبريل 2019 على منصة التواصل الاجتماعي "تيليجرام"، على نفس القنوات التي استهدفت منظمي مسيرة في اليوم العالمي للمرأة<sup>(46)</sup>.

102- وبموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، يتعين على الدول الأطراف أن تتخذ تدابير للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة للبلد، وأن تكفل للمرأة الحق، على قدم المساواة مع الرجل، في المشاركة في صياغة سياسة الحكومة وفي المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعنية بالحياة العامة والسياسية للبلد (المادة 7)، وفي أعمال المنظمات الدولية (المادة 8). والدول الأطراف مطالبة أيضاً بضمان تكافؤ فرص التعليم بغض النظر عن نوع الجنس (المادة 10)، واتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات، لضمان تطور المرأة وتقدمها الكاملين على أساس المساواة مع الرجل (المادة 3). وتوفر الأحكام ذات الصلة من تلك الاتفاقية، مقترنة بأحكام اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، إطاراً قانونياً قوياً للغاية لمشاركة النساء والفتيات في الحيز المدني. ولكن، في الواقع، لا تزال هناك حواجز عملية وقانونية، كما هو موضح أعلاه.

## سادساً- النجاحات والإنجازات التي حققها الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان

103- كما هو مبين أيضاً في التقرير السابق الذي قدمته المقررة الخاصة إلى مجلس حقوق الإنسان عن إنجازات المدافعين عن حقوق الإنسان في السنوات الـ 25 التي انقضت منذ اعتماد الإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان<sup>(47)</sup>، حقق الناشطون من الأطفال والشباب العديد من النجاحات المبتكرة والرائدة في مجال حقوق الإنسان. وليست الأمثلة الواردة أدناه سوى غيض من فيض.

## ألف- المبادرات التشريعية والتقاضى الاستراتيجي

104- بدأت في الإكوادور تسع فتيات تتراوح أعمارهن بين 11 و18 عاماً، من مقاطعتي سوكونمبيوس وأوريانا في منطقة الأمازون الإكوادورية، دعوى قانونية في عام 2020 ضد ممارسة حرق الغاز ومساهمته في ظاهرة الاحترار العالمي. وفي عام 2021، نجحت المدعيات في جعل محكمة العدل الإقليمية في سوكونمبيوس تحكم بإغلاق المشاعل تدريجياً. غير أن السلطات المسؤولة لم تنفذ هذا الحكم. وفي كانون الثاني/يناير 2023، قام وزير الطاقة والمناجم بترهيب المدعيات، زاعماً أنهن اختلقتن فضيحة من أجل الحصول على المال وصورن شركة النفط المملوكة للدولة، بتروإكوادور، على أنها "تتين يلقي النار على بعض الفتيات العزلاوات"<sup>(48)</sup>.

(46) انظر Fatima Movlamli, "Fatima Movlamli, Azerbaijani activist", Organized Crime and Corruption Reporting Project, 18 July 2021.

(47) A/HRC/52/29.

(48) انظر المساهمة التي قدمتها منظمة العفو الدولية.

105- وفي 27 أيلول/سبتمبر 2023، رفع ستة شباب من البرتغال قضية تاريخية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، زاعمين أن البلدان تنتهك حقوق الإنسان الخاصة بهم من خلال عدم القيام بما يكفي لحمايتهم من تغير المناخ<sup>(49)</sup>. وإن نجح مقدمو الطلب، يمكن قانوناً إلزام الدول الأعضاء الـ 27 في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وسويسرا والنرويج والاتحاد الروسي وتركيا بخفض انبعاثاتها من غازات الدفيئة.

106- وفر مونغ سويد الله، وهو لاجئ وناشط شاب من الروهينغيا يبلغ من العمر 22 عاماً، من ميانمار في عام 2017 مع عائلته هرباً من التطهير الإثني. وهو، منذ ذلك الحين، يعيش في مخيم للاجئين في كوكس بازار، في جنوب بنغلاديش. وهو مشارك في دعوى قضائية ضد ميتا - التي كانت تسمى آنذاك فيسبوك، وهي الآن الشركة التي تمتلك فيسبوك - للمطالبة بالعدالة لمجتمعه المحلي، بما في ذلك 1 مليون دولار كتعويضات لتمويل المشاريع التعليمية في مخيمات اللاجئين في كوكس بازار. وحتى الآن، لم تلبّ ميتا، التي أدى نموذج أعمالها إلى انتشار المحتوى الضار، بما في ذلك التحريض على العنف، مطالب المجتمعات المحلية المتضررة<sup>(50)</sup>.

107- ومريم أويزا عليو، وهي مدافعة شابة عن حقوق الإنسان من شمال غرب نيجيريا، حيث غالباً ما تُجبر الفتيات على الزواج المبكر، هي المؤسسة والمديرة التنفيذية لمبادرة التعلم من خلال اكتساب المهارات. وقد نجحت هي ومنظمتها في إعادة دمج الشابات اللواتي احتجرتهن جماعة بوكو حرام في مجتمعاتهن المحلية، وكسبتا 55 قضية اغتصاب في المحاكم. وهناك نحو 175 قضية معلقة حالياً في المحاكم. وهي تعزو نجاحها إلى فهم سياسة الدولة واستخدام القضاء لمواجهتها. وأقامت منظمتها أيضاً شراكات مع مختلف الوزارات التنفيذية والمنظمات الدولية.

108- وفي بوتسوانا، رفعت منظمة "ليتسويليتسي موتشيديمانغ" دعوى قضائية ضد الحكومة للطعن في دستورية قوانين الدولة ضد المثلية الجنسية. ونتيجة للحملات والتقاضى الاستراتيجي، أعلنت الحكومة أنها ستنتقد قراراً صادراً عن المحكمة بإلغاء قوانين البلد المتعلقة بالواط، وأنها تتوقع تقديم مشروع قانون يعدل القانون الجنائي لإلغاء تجريم المثلية الجنسية.

## باء - بناء المجتمع المحلي والتشبيك وتبادل المهارات

109- يعتبر العديد من الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان أن بناء المجتمع المحلي والتشبيك أمران أساسيان لعملهم في مجال حقوق الإنسان. ولا توفر هذه الشبكات والوصلات طبقة إضافية من الحماية فحسب، بل تشكل أيضاً فرصاً قوية للتعلم من الأقران وتبادل المهارات. واستمعت المقررة الخاصة إلى أمثلة عديدة عن التعلم المتبادل الذي قام به الناشطون الشباب فيما يتعلق بأمنهم وسلامتهم، ولكن أيضاً فيما يتعلق بالمهارات العملية مثل تشغيل مراكز الاتصال.

110- ومن المفيد تبادل الخبرات وإنشاء تحالفات من أجل معرفة أفضل السبل للاستجابة لحالات معينة. فالنسويات الشابات في هندوراس، مثلاً، تعلمن من ناشطات مماثلات في المكسيك وكولومبيا، في حين تعلمت المدافعات الشابات في جمهورية فنزويلا البوليفارية من أقرانهن في زيمبابوي.

(49) انظر Amnesty International, "Six young people to present landmark climate case before the European Court of Human Rights", 26 September 2023.

(50) انظر Amnesty International, *The Social Atrocity: Meta and the Right to Remedy for the Rohingya* (London, 2022).

## سابعاً - أفضل الممارسات

- 111- وافقت جمعية ألبانيا في آذار/مارس 2019 على قرار بشأن الاعتراف بنشاط المدافعين عن حقوق الإنسان ودعمه. ومن خلال هذا القرار، التزمت الجمعية بتشجيع المؤسسات ذات الصلة على تدريب المدافعين عن حقوق الإنسان وحمايتهم، وتدريب ضباط الشرطة وغيرهم من مقدمي الخدمات، على جميع المستويات، على دور المدافعين عن حقوق الإنسان ونشاطهم، وتثقيف الطلاب وتدريبهم بشأن دور المدافعين عن حقوق الإنسان، وضمان الإعداد والتدريب المهني للمعلمين<sup>(51)</sup>.
- 112- وأنشئت في العديد من البلدان، بما فيها ألبانيا، حكومات طلابية رسمية أو برلمانات للشباب بموجب القانون لضمان مشاركة الأطفال في العمليات المدرسية.
- 113- وأنشئ، في عام 2022 في أرمينيا، المجلس العام لحقوق الأطفال والشباب من قبل مكتب المدافع عن حقوق الإنسان. ويتألف هذا المجلس من 21 عضواً من جميع المقاطعات في البلد، يتم اختيارهم على أساس معايير معلنه مسبقاً<sup>(52)</sup>.
- 114- وفي نيسان/أبريل 2023، اعتمدت الشبكة الأوروبية لأمناء المظالم المعنيين بالأطفال بيان موقف مخصصاً بشأن الاعتراف بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان للأطفال وتعزيزها<sup>(53)</sup>. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء الانتهاكات المتكررة التي تفيد التقارير بأن الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان يتعرضون لها بالعمل تحت الأضواء.
- 115- وفي البرازيل، أنشئ المجلس الوطني لحقوق الأطفال والمراهقين بوصفه هيئة جماعية دائمة ذات طابع تداولي. وهو جزء لا يتجزأ من الهيكل الأساسي لوزارة حقوق الإنسان ويؤدي دوراً أساسياً في نظام حماية الحقوق. وينص على مشاركة المراهقين، على الرغم من أنهم لا يملكون حق التصويت في الهيئة الجماعية<sup>(54)</sup>.
- 116- وفي البرازيل أيضاً، أنشئ في عام 2003 برنامج لحماية الأطفال والمراهقين الذين تلقوا تهديدات بالقتل لتقديم المساعدة إلى الأطفال والمراهقين المعرضين للخطر بسبب مشاركتهم في الدفاع عن حقوق الإنسان. وينسق البرنامج جهود الحكومة الاتحادية وسلطات الولايات والبلديات ومنظمات المجتمع المدني والوكالات الدولية لتوفير تدابير الحماية، بما في ذلك النقل المؤقت والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية<sup>(55)</sup>.

## ثامناً - التوصيات

- 117- فيما يتعلق بآليات ومعايير الحماية الوطنية والدولية، توصي المقررة الخاصة الدول وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، حسب الاقتضاء، بما يلي:
- (أ) اعتماد قوانين وسياسات محددة تعزز حماية الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان على الصعيد الوطني؛

(51) انظر المساهمة المقدمة من أمين المظالم في ألبانيا.

(52) انظر المساهمة المقدمة من المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا.

(53) انظر <https://enoc.eu/enoc-statement-on-recognising-and-strengthening-the-protection-of-child-human-rights-defenders/>

(54) انظر المساهمة المقدمة من معهد آلتا.

(55) المرجع نفسه.

- (ب) الدعوة إلى قوانين تعترف بالأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان وأسرهم وتحميهم؛
- (ج) الإشارة صراحة إلى الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان في مشاريع القوانين النموذجية المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (د) تعزيز الحماية والأمن الرقمي فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان عبر الإنترنت، وتعزيز فرص الأمن الرقمي للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (هـ) تقديم خدمات قانونية مجانية للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان المتضررين من التحديات القانونية؛
- (و) توفير تعليم إلزامي ومناسب للعمر وتفاعلي بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل، والمدافعين عن حقوق الإنسان، بدءاً من السنوات الأولى، ومروراً بالمدرسة، وامتداداً إلى مواصلة التعليم والتطوير المهني، وتضمين المناهج الدراسية معلومات عن الآليات المتاحة للانتصاف والدعم.
- 118- وفيما يتعلق بزيادة المشاركة في الشؤون العامة والسياسية، توصي المقررة الخاصة الدول بما يلي:
- (أ) وضع سياسات وطنية محددة لإشراك الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منهجي وهادف في عمليات صنع القرار؛
- (ب) إنشاء آليات لتقديم الشكاوى للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان لطلب جبر الضرر أو الانتصاف على الصعيد الوطني؛
- (ج) ضمان سهولة وصول الأطفال والشباب إلى نظم الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان؛
- (د) وضع علامات مؤسسية وقابلة للقياس الكمي لضمان إدماج الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان وجمع البيانات المتعلقة بهم.
- 119- وفيما يتعلق بزيادة المشاركة في عمليات الأمم المتحدة، توصي المقررة الخاصة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بما يلي:
- (أ) وضع سياسات محددة لإشراك الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل منهجي في عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة؛
- (ب) إنشاء آليات لتقديم الشكاوى للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان للانتصاف جبر الضرر أو الانتصاف على الصعيد الدولي، وجعل الآليات القائمة متاحة وملامنة للأطفال وتستجيب للاحتياجات والتحديات المحددة التي يواجهها الأطفال والشباب المدافعون عن حقوق الإنسان؛
- (ج) ضمان سهولة وصول الأطفال والشباب إلى نظم الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان؛
- (د) وضع علامات مؤسسية وقابلة للقياس الكمي لضمان إدماج الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان وجمع البيانات المتعلقة بهم؛
- (هـ) حجز أماكن للأطفال والشباب في الوفود الدولية لضمان تمثيلهم في المحافل العالمية؛
- (و) إنشاء منتديات للمفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل المشاركة المنهجية للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك في مكاتبها الإقليمية؛
- (ز) ضمان أن تكون المعايير والقوانين واللوائح الدولية والوطنية ذات الصلة بالأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان متاحة في نسخ ملائمة للأطفال ويمكن الوصول إليها.

120- وفيما يتعلق بدعم التعاون والتحالفات، توصي المقررة الخاصة الدول والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بما يلي:

- (أ) رفع مستوى الوعي بين الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بالممارسات والمنصات وآليات الحماية القائمة للإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان والتماس الدعم؛
- (ب) تعزيز تحالفات العمل والشراكات الاستراتيجية لتضخيم تأثير عمل الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (ج) إنشاء منصة يمكن من خلالها لمنظمات الأطفال والشباب التعاون دون منافسة مع مجموعات أكبر يقودها البالغون؛
- (د) إنشاء تحالف على المستوى الوطني للمدافعين عن حقوق الإنسان يمثلون الأطفال والشباب.

121- وفيما يتعلق بزيادة تنمية القدرات، توصي المقررة الخاصة بأن تستضيف الدول والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين حلقات عمل عملية وأن توفر التثقيف في مجال حقوق الإنسان لتزويد الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بالمهارات اللازمة المتعلقة بالدعوة والأمن والحماية.

122- وفيما يتعلق بالتصدي للتمييز على أساس السن الراسخ في حركة حقوق الإنسان، توصي المقررة الخاصة منظمات المجتمع المدني وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بما يلي:

- (أ) تعزيز التعاون والإرشاد بين الأجيال داخل مجتمع حقوق الإنسان؛
- (ب) تشجيع المنظمات غير الحكومية الكبيرة على دعم المبادرات الجديدة التي يقوم بها المدافعون عن حقوق الإنسان والمنظمات الأصغر التي يقودها الأطفال أو الشباب والتعاون معها؛
- (ج) التصدي للاستغلال والتمييز على أساس السن داخل منظمات المجتمع المدني لإيجاد حيز أفضل للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان.

123- وفيما يتعلق بالتصدي للروايات السلبية وزيادة الدعوة العالمية بشأن قضية الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، توصي المقررة الخاصة الدول والمنظمات الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بما يلي:

- (أ) تحدي التغطية الإعلامية السلبية من خلال تعزيز صورة عامة واقعية للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (ب) إبراز عمل الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (ج) التعاون مع شركات وسائل التواصل الاجتماعي لوضع سياسات تحمي الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان على الإنترنت؛
- (د) إظهار التضامن وتقديم الدعم من خلال حملات كتابة الرسائل والتبليغ العلني بالانتهاكات ضد الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (هـ) تضمين الحملات الدولية التي تدعم الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان المتضررين دعماً مالياً ودعماً للأسر.

- 124- وفيما يتعلق بمعالجة العقوبات الأكاديمية، توصي المقررة الخاصة الدول بما يلي:
- (أ) الحد من السلطة التقديرية للمؤسسات التعليمية في طرد الطلاب أو معاقبتهم على الانخراط في أنشطة حقوق الإنسان المشروعة؛
- (ب) تقديم منح دراسية للشباب المدافعين عن حقوق الإنسان الذين طردوا من المدرسة لمواصلة دراستهم في أماكن أخرى؛
- (ج) ضمان حرمان الجامعات المعتمدة من الحصول على المزايا العالمية إن اضطهدت الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (د) تدريب مقدمي التعليم على المعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان حتى يتمكنوا من فهم عمل الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان بشكل أفضل؛
- (هـ) إنشاء برامج للمنح الدراسية لدعم الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان في تعليمهم ونمائهم.

125- وفيما يتعلق بزيادة توثيق القيود المفروضة على حقوق الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان، توصي المقررة الخاصة بأن تعمل الدول على تحسين جمع البيانات فيما يتعلق بالانتهاكات المرتكبة ضد المدافعين الأطفال والشباب، بما في ذلك عن طريق تسجيل أعمارهم وما إذا كانوا دون سن 18 عاماً.

126- وفيما يتعلق بإزالة القيود غير المبررة المفروضة على الإجراءات المصرفية وإجراءات التسجيل، توصي المقررة الخاصة الدول بما يلي:

- (أ) تحسين إمكانية وصول الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان إلى النظم المصرفية؛
- (ب) إزالة الحواجز القانونية القائمة أمام حرية الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان في تكوين الجمعيات من خلال تعديل القوانين القائمة التي تفرض حدوداً عمرية تقييدية على إنشاء وتسجيل منظماتهم.

127- وتوصي المقررة الخاصة بأن توفر الدول وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين فرص الرفاه والرعاية الذاتية للأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان.

128- واستناداً إلى هذه النتائج، توصي المقررة الخاصة بما يلي:

- (أ) أن تدرج لجنة حقوق الطفل بانتظام في ملاحظاتها الختامية بشأن تقارير الدول الأطراف توصيات محددة بشأن الأطفال المدافعين عن حقوق الإنسان؛
- (ب) أن يتواصل المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بشكل منهجي مع الأطفال والشباب المدافعين عن حقوق الإنسان في عملهم المواضيعي ومشاوراتهم وخلال الزيارات القطرية.